

قضايا أدبية

أضولقوباسكيز

الْبُنْيَوِيَّةُ وَالْتَّارِيخُ

ترجمة: مصطفى المنادي



مقوق الطبع محفوظـ
لدار الخزانـ

الطبعة الاولى ١٩٨١

أضولفو باسكيز

الْبُنْيَوِيَّةُ وَالْقَارِئُ

ترجمة: مصطفى المناوي



دارُ الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

لبنان - بيروت حر. ب. ٥٦٣٦/١٤

دا

البنوية والتاريخ

مبدان التفسير التاريخي :

يتأرجح مصطلح « تاريخ » بين عدد كبير من المعاني فليفي سترأوس يتحدث عن « التاريخ الذي يصنعه الناس دون معرفة به » ، وعن « تاريخ الناس مثلما يصنعونه » ، عن معرفة به » ، ثم يتحدث ، في النهاية ، عن « التأويل الذي يقوم به الفيلسوف لتاريخ الناس » ، أو عن تاريخ المؤرخين « (١) » وهي معان نستطيع اليوم تلخيصها - علاوة على بعض المعاني الأخرى الممكن إضافتها إليها - في معنيين : التاريخ الواقعي الذي يصنعه الناس عن معرفة به أو عن غير معرفة ، والتاريخ الذي يصنعه الفلاسفة والمؤرخون ، عن وعي به ، كمنظورية أو كتفسير لما تعاقب فعلا في الزمن . ان هذا التاريخ الواقعي ، ما ان يتم رفعه الى صعيد الفكر ، حتى لا يظل نفس التاريخ مثلما عاشه صانعوه انفسهم او مثلما يعيشه اليوم - مثاليا واستعداديا - أولئك الذين يبحثون فيه عن دعائم ايدولوجية يسندون اليها حاضرمهم . وكلل نظرية تسعى لان تصبح علما ، يستطيع التاريخ بدوره ان يصبح علما فعليا ، لكن شريطة ان

يخرج من مجال المعيش والمرغوب فيه ، بعبارة أخرى ، شريطة
أن لا يظل في نطاق الايديولوجيا المبحثة .

هذا التصور للتاريخ لا يعنى له ان يظل - مثله في ذلك
مثل كل معرفة حقيقية - محصورا بدوره في محض وصف
للأحداث أو في مجرد تثبيت للومائع ضمن خط من التعاقب
الزمني . فالتاريخ الوصفي ، سجين الـ " معنى " ، لن يتجاوز
نطاق الكرونولوجيا (: التسلسل التاريخي) رغم زخرفته لها .
الكرونولوجيا التي لا زالت الى اليوم ، ومع انها كانت مهيمنة
في التاريخ الماضي ، جد بعيدة عن عقلنة حدث ما وهي تثبته
في الزمان . لكن : ما معنى الحديث عن عقلنة أحداث التاريخ
الواقعي ؟ ان معنى ذلك هو موضعتهما لا في مجرد نظام
كرونولوجي بالمعنى العادي للكلمة ، بل في نظام كرونو -
منطقي (زمني - منطقي) ، في ترابط مثلث الاتجاه : بحاضرها ،
وماضيها ومستقبلها .

وتبعاً لذلك فان علة وجود حدث ما تقتضي حضور معنى
غير معزول (عن غيره من المعاني) . الا انه ليس كل تدخل
للمعنى قادراً على الكشف عن عقلانية ذلك الحدث . فهذه
العقلانية لا يكشف عنها ، مثلاً ، تصور لاهوتي للتاريخ ، تحصل
الأحداث - تبعاً له - بهدف تحقيق غاية ما . اذ يقتات التاريخ
الحقيقي هنا على المعنى الذي يأتيه من خارجه . وسواء أعلق
الأمر بالعناية السماوية التقليدية للقديس أوغسطين أو بوسويه
أم بنسختها المعقلنة في فلسفة التاريخ عند هيجل ، فان التاريخ
الواقعي يبدو خاضعاً لغاية مفارقة للبشر ، كما ان هؤلاء لا

يظلون صانعيه الحقيقيين بل ينقلبون الى وسائط أو أدوات
تتحقق عبرها غاية فوق - انسانية - ولا تحصل الاحداث على
معنى ما وتمتلك علة وجود الا حين يتم دمجها في سيرورة من
التعاقب الزمني المحصور بغاية ما ، هكذا تستند العقلانية الى
الغائية - وتختلط العقلانية التاريخية باللاهوت التاريخي -

ولو أننا أحلنا الانسان محل الاله القديس أو غسطنس أو
روح هيجل ، ولو نظرنا الى التاريخ من حيث هو المسيرة
الضرورية للانسان في الزمن نحو تحقيق غاية محايثة له
(للتاريخ) (وهي الحرية والسعادة الانسانية أو وحدة وجود
الانسان بماهيته) ، فانه من البديهي أننا سنقتطع ميدان
موضوعنا ونثبت على ارض واقعية ، غير أن ذلك لا ينجم عنه
وجود هذه الغاية النهائية أو هذا الغرض للتاريخ - وبذلك ،
فاما أن الامر يتعلق بغاية اقترحها الناس على أنفسهم موضوعا
نهائيا لأعمالهم ، وهو شيء تفننه الممارسة الابداعية
(: البراكسيس) التاريخية غير القصدية للماضي ، واما أنه
يتعلق بغاية قبلية تختفي خلف كل أعمالهم دون أن نستطيع
الحاقها بغاية فوق - انسانية أو بالناس أنفسهم - أن هذا
التصور اللاهوتي أو القبلي للتاريخ ، والذي لم يتخلص منه
تماما ماركس الشاب (تصور التاريخ كمسيرة للوجود
الانساني نحو تحقيق وحدته بماهيته) ، ولم يبدأ في قطع
علاقاته معه ، الا انطلاقا من الايديولوجية الالمانية ، ليجعل
العقلانية متوقفة في وجودها على اللاهوت -

واليوم أيضا ، فإن كل تصور عن التاريخ يعرض هذا

الاخير كتحقق لغاية ما ، ويبحث في هذه عين العقلانية ،
 وتحديدًا ، فانه بغدر ما يلتقي مع هذه العقلانية ، ارادة
 للاموت : يتخلى بدوره عن ارض التاريخ الواقعي ، ومن الممكن
 أن يجادل البعض - مثلما يجادل فعلا كل تصور مثالي للتاريخ
 - قائلا ان الغايات تشكل جزءا من التاريخ حين يصنعه اناس
 نوروعي وارادة يضبطون ، تبعاً لوعيتهم وارادتهم ، افعالهم
 مع مقاصدهم التي تخط وعيتهم - من حيث هي سبق مثالي
 لافعالهم - الا أنه من هذا الواقع نفسه الذي لا يستطيع أحد
 نفيه - وبمجرد ما نضع الانسان مركزاً ومحوراً للتاريخ - لا
 ينجم أن الناس قد صنعوا تاريخهم دائماً وهم على معرفة به ،
 أي كتمارسة ابداعية جماعية قصدية ، ومع أن الناس - رغماً
 عن كل اتجاه يقول بالعناية السماوية اللاهوتية أو الفلسفية -
 هم صانعو التاريخ الحقيقيون ، فان هذا لا ينجم عنه أن التاريخ
 هو التحقق الواعي لغاياتهم ، ونفس الشيء يمكن قوله حتى
 وان كان هؤلاء يتصورون أنفسهم في خدمة غاية معينة ،
 والحقيقة هنا هي على العكس من ذلك تماماً ، فكل الافراد
 الذين تتكاثر جهودهم منتجة حدثاً تاريخياً محدداً قد قاموا
 بأعمالهم عن وعي بها ، وهم بأعمالهم المقصودة هذه ، أي
 المطابقة لمقاصد أو غايات ، قد أسهموا في انتاج الحدث
 التاريخي الموافق لها ، الا أن هذا الاخير - بدلالته ومستتبعاته
 التاريخية - يتجاوز المشاريع الخاصة بأنماط الوعي الفردية ،
 لذلك لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يكون هو ميدان مقاصد
 الناس ، لا لان بعض الاحداث لا تستلزم أي مقاصد من هذا

النوع فموجب، بل ولأن النتائج لا تتطابق دائما مع ما كان الافراد يتطلعون اليه في البداية . ولذات السبب لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يستند الى عالم الغايات ، بل الى عالم الافعال، او الاحداث التي تتجلى فيها تلك كنتيجة ليست مبتغاة دائما او مسعى اليها .

من هنا نرى أن البحث عن العقلانية الحقيقية – والمناقضة لكل لاهوت – للتاريخ الحقيقي يستتبع :

- ١) استبعاد كل فاعل تاريخي مفارق ، أو ذوق انساني .
- ب) الاعتراف بأن الناس هم صانعو التاريخ .
- ج) تحرير العقلانية من كل تبعية للاهوت ، سواء اكان مفارقا للانسان أو محايدا له (٢) .

● تعدد التاريخ ووحده :

حين فهمنا التاريخ على انه تاريخ اناس ذوي وعي وارادة ، وعلى انه، بذات الوقت، ممارسة ابداعية تاريخية غير قصدية، فاننا لم نبحث عن ميدان العقلانية التاريخية سوى في الاحداث المملكة للمعنى ضمن سياق بشري مصدد . بعبارة أخرى ، رفضنا ، اولاً، التفسير التجريبي أو الوضعي الذي يظل محصوراً في مملكة مفترضة من الاحداث المجردة التي لا تكشف عن عقلانياتها الا خارج كل معنى، كما رفضنا ، ايضا ، المحاولات الساعية الى اقامة ذلك التفسير لاهوتياً، رابطة الاحداث بغاية

لقد كانت الوضعية ، كما هو معروف ، رد فعل على
الانشاءات التأملية التي اقامتها المثالية الالمانية الا انها انتهت
من خلال تحمسها الصحيح لاقصاء كل بحث لاهوتي
عن المعنى - الى تكريس المعنى ذاته • فكان اللواء الذي رفعته
- للاحداث ! - دعوة للبحث عن علة وجود هذه الاخيرة فيها
هي ذاتها ، مدعية ان هذه العلة ممكن قراءتها فيها على المستوى
المرئي الذي تتمظهر فيه • هكذا اختلط العياني الواقعي بالعياني
المفكر فيه الذي هو نتاج ، ونتيجة ، للفكر المجرد • وبسبب هذا
الاختلاط ، كان بمقدور مؤرخ مثل رانكه ان يقول - دون تهكم -
ان الامر كان يدور حول « حكاية الاشياء مثلما وقعت » • فهنا ،
بعيدا عن الاشارة الى الصعوبات ، والى خصوصيات الوعي
التاريخي الذي عليه ان يبدأ بدوره - مثله في ذلك مثل أي وعي
آخر - بالبناءات التجريدية ، لم تعمل الوضعية الا على اخفاء
المشكلة الحقيقية • وفعلًا ، لا يكفي النظر الى الاحداث في
مستواها المرئي الذي تتمظهر فيه لكي تكشف عن معناها ، فهذا
المعنى لا يمكن ان ينكشف هنا لانه ليس بالمكان الذي تقسع فيه
الاحداث حقًا • ان الحدث التاريخي كحدث عار ، منكشف من
تلقاء ذاته ، غير موجود • وعنه يعني موضعيته بعيدا جدا عن
ظاهره وبمجه في كلية يشكل جزءا منها مع احداث أخرى
كعناصر مترابطة يعتمد بعضها على بعض بشكل متبادل • على
هذا النحو ، اذا كانت الاحداث التاريخية لا تتجلى من خلال
ظاهرها فان الوعي بها لا يمكن ان يتم في هذا المستوى الظاهر ،

المنكشف من تلقاء ذاته - مثلما تعتقد الوضعية ذلك - ، وبعبارة واحدة يمكن القول ان الحدث الحقيقي لا يمكن أن ينكشف الا ضمن « كل » لا وجود للحدث خارجه بمعنى الكلمة . وبالتالي فان الاحداث لا تنكشف من مجرد النظر اليها ، لسبب بسيط هو أنها لا توجد على مستوى هذا الظاهر المرئي .

بين هذا الظاهر (السحدث المرئي) وجوهره (الحدث التاريخي الفعلي) يوجد تفرع ثنائي حقيقي يغطي الطرف الاول منه على الثاني . بذلك فان المعرفة التاريخية - مثلها في ذلك مثل كل معرفة حقيقية - تستتبع قطعة ما مع الظاهر وابتعادا عن الواقعي . والتجريدات هي المعالم التي تسجل هذا الابتعاد الذي ينتشر الى حد يزيل كل علم تصنيف تجريبي . ان النزعة التجريبية - مثلما هو معروف - تخلط الموضوع الواقعي الذي يوجد في استقلال عن المعرفة ، بموضوع المعرفة الذي يتسم انشاؤه ضمن السيرة المدركة (بكسر الراء) ذاتها ، والمعرفة العلمية - بما فيها المعرفة التاريخية - تزعم بالتأكيد أنها أحاطت بالواقعي ، الا اننا لا نملك الواقع من مجرد اعادة انتاجنا لظاهرة ، بل نمتلكه حين ننشئ عنه تصورا بواسطة نشاط الفكر المجرد . ان معرفة الثورة الفرنسية تقتضي الانتقال من الواقعي ، من العياني ، كما قال ماركس ، الى تصوره (العياني المفكر فيه) . وهي خطوة لا نستطيع القيام بها ما لم ننشئ موضوعا جديدا يتميز عن الموضوع الواقعي . والشرط الاول للقيام بهذا الانشاء هو الابتعاد تماما عن الظاهر ، وتجاوز الوصف أو التعداد الكرونولوجي المجريدين . ان التاريخ

من حيث هو علم لا يختلف - في هذا - عن علوم أخرى ، ومثل هذه العلوم عليه أن يتخلى عن التجريبية المعرض لها ، لا أكثر من تلك العلوم ، بل أقل منها أيضا .

إن التجريبية ترتدي في التاريخ ذلك الشكل الخاص الذي ندعوه بالتاريخانية . إذ من الممكن الحديث عن التاريخانية حين تتمظهر الأحداث التاريخية ، المصفوفة في نظام من التعاقب الزمني ، كتغيرات أو تقلبات أو تحولات ، دون الشروع ، من جهة ثانية ، في الكشف عن علّة وجود هذه التغيرات أو التحولات ، إن التاريخ هو ، بالتأكيد ، تغير وتحول وتعاقب للأحداث في الزمان ، لكن : إذا لم نكن نريد البقاء على صعيد النزعة التجريبية التاريخية فإن علينا إيجاد علّة التغير ، علّة الانتقال من حدث إلى آخر ، الشيء الذي يستلزم ، بدوره ، وعيا بالشيء الذي يتغير .

إن التاريخ يظهر أمامنا منذ البداية كتعدد (من المجتمعات والمؤسسات والوقائع) في الزمان . وهذه المجتمعات أو المؤسسات تعرف استقرارا أو ثباتا ما في حالة تاريخية معينة ؛ عليه بالتأكيد تستند الممارسة الإبداعية الجماعية البشرية ، ونتائج أو مفتوحات نشاط الناس الثابتة نسبيا . إلا أن ما يحتفظ به المؤرخ من هذه النتائج ، وهي تنتشر في الزمان ، هو بالضبط طابعها النسبي الذي تكون بفضلها تشكيلة تاريخية ومحددة تاريخيا . إن تعددها هو علامة على نسبيتها ، أي أنه علامة على استقرار مؤقت ، ما دامت هناك سلسلة من القوى والتناقضات تتأمر عليه من داخله . إلا أن المؤرخ لا

يكتفي ببسط هذا التعدد أمامنا كسلسلة من الوحدات المنفلق كل منها على ذاته والمتجاوزة في خط تصاقبي . فهو لا يجد نفسه أمام تعدد من الوحدات المتنافرة والمنفلقة على ذاتها ، والتي لا قوام لها الا في علاقة مع « قبل » ما ، و « بعد » ما . وان الامر لا يدور فقط حول تسجيل أن كل وحدة توجد بقانونها الخاص في أزمنة مختلفة ، بل وحول وضعها جميعا في نوع من العلاقة الضرورية من خلال هذا التعدد الزمني . ومن ثم فان المشكلة التي تظهر بفضلها المجتمعات والمؤسسات وتبقى بفضلها مستقرة نسبيا ، ثم بها ينهار هذا الاستقرار في النهاية ، هي مشكلة حيوية بالنسبة للمؤرخ . وبعبارات وجيزة نقول ، ان التعدد في الزمن يتطلب ، بدوره ، البحث عن وحدة هي غير تلك المتعلقة بمجرد تعاقب زمني . الا انه ، لاجل ربط وسط وبالإلحاق عليه ، قد يكون من الضروري أن نتخلى عن مستواه المرتني وننتقل الى المستوى الذي يوجد فيه حقا .

■ الالسنية البنوية : اللغة كنسق

اذا كانت الاحداث لا توجد معزولة عن بعضها البعض ، بل ضمن كلية تندمج فيها جميعها كنسق من العناصر والعلاقات والصلات ، فان على تفسيرها أن يتم على مستوى الكل الذي تشكل جزءا منه (النسق أو البنية) . هذا هو ما جعل البنوية في صدام مع كل نزعة ذرية . ففي حين ترى النزعة الذرية الى الاحداث كعناصر معزولة او تنظر الى الكلية التي تشكل تلك

جزءاً منها كجمع من الوحدات المتجانسة أو كتجميع لوحدات متعلقة على ذواتها ، تقف البنيوية ، قبل كل شيء ، عند العلاقات والصلات التي تجعل العناصر ممتلئة لقيمة أو لمعنى لا ينبعان من ذاتها بل من موقعها - كعناصر مترابطة ومتعلق بعضها ببعض - ضمن كلية ما - بذلك يتماثل الحدث في مستوى يعلى من التجريبية أو الوضعية - وتصير علة وجوده في مستوى الكلية التي يندمج فيها - فالأطروحة الأساسية للبنيوية - في مواجهة كل نزعة ذرية أو تجريبية تاريخية - هي ، إذن ، تلك التي تقول بأن ما من حدث فعلي إلا ويفترض بنية ما - وأن علة وجوده - أنصح التعبير - بنيوية ، فهي علة وجود عنصر مترابط ضمن مجموعة ثابتة أو ثابتة نسبياً ، أي ، غير خاضعة لتعبير كفي جذري .

ليس من قبيل الصدفة أن الأبحاث البنيوية التي تنشر اليوم أكثر في المعرفة العلمية - الاجتماعية قد صنعت أولى أسلحتها في اللسانية ، وليس صدفة أنها أظهرت بعد ذلك قوتها في الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة المجتمعات القديمة أو الانسقة الثابتة التي تخلفت عنها (من قرابة أو فكر) ، وأنها لم تحاول إلا لاحقاً الظهور في ميدان التاريخ ، على الصعيد البرنامجي وعلى صعيد الانجازات العملية - لكنه بإمكاننا أن نقسم قبل الشروع في محص العلاقات الحفيفية بين التاريخ والبنية هل من الممكن الحديث عن تفسير بنيوي للتاريخ ما دامت مادته القاعدية ليس المجتمعات القائمة ، المتنوعة والمتجاورة في الزمان ، بل تغييرها ، تطورها ، وتحولها أو انتقالها من

الواحد الى الآخر ؟ هل بالامكان العبور من تفسير لبنية تامة ، ثابتة ، الى تحولها لغيرها من البنى ، بواسطة تحليل لتغييراتها الداخلية ؟ بمبارات وجيزة : الى اي حد نستوعب البنيوية التاريخ ، أو بالاحرى ، الى اي حد يتم استيعاب هذا الاخير من طرفها ؟ هذا هو لب المسألة .

ومن الضروري ، لاجل الاجابة على هذه المسألة ، ان نتابع في البداية تقلباتها ، وان بصورة موجزة ، في ميدان يلعب فيه التاريخ - على عكس ما تعتقده اللسانية التاريخية - دورا ثانويا . لقد أبرز هريماند دي سوسير فعلا في دروسه عن اللسانية العامة (٣) هامشية التاريخ هذه في نقيضته عن التزامن (السانكروني) والتعاقب (الدياكروني). اللذين يكونان نمطين - لا يمكن اختزالهما - للنظر الى الظواهر اللسانية في تطابق مع اقترانها (التزامن) أو مسع تعاقبها في الزمان (التعاقب) . في الحالة الاولى يجري الاهتمام بالعلاقات بين الظواهر المعطاة مع استبعاد كل فكرة عن التغير أو التطور (اللغة كنسق ثابت تتحدد فيه حدود متعايشة مع بعضها البعض) ، وفي الثانية تدرس التحولات التي لا تمس بالنسق . ولم يقف سوسير عند حد تمييز هذا المستوى عن ذاك مع القول بأولوية التزامن على التعاقب ، بل انه مضى الى نفي امكان وجود علاقة ما بين الواحد والآخر . « ليس لس » الظاهرة ، التزامنية اي شيء مشترك مع التعاقبية . فالاولى علاقة بين عناصر متواقة ، والثانية احلال لعنصر محل آخر خلال الزمن ، أي تعاقب ، (٤) ان التعاقبي ، بعبارة أدق : التاريخي ، هو من

طبيعته لا بنيوي ، أنه ما يوجد على هامش النسق .
لقد توبع هذا التوجه العام للالسنية - الذي عبر عنه
سوسير بفظاظلة ، ثم جرى تلطيفه فيما بعد بتخفيف التعارض
بين التعاقب والتزامن - ، في جوانبه الاساسية ، وباستقلال
عن فروقات مهمة في ميدان آخر ، من طرف المدارس الالسنية
اللاحقة التي تربطها علاقة قرابة بالبنيوية : المدرسة المسماة
بمدرسة براغ الفونولوجية ، التي كان تروبتسكوي ورومان
جاكوبسون ممثليها الرئيسيين ، والمدرسة اللسانية
(الفلوسيماتيك) التي يمثلها خاصة الدانماركي يامسليف (٥)
ان المنهج الفونولوجي (القائم على دراسة الاصوات وظيفيا)
ينظر الى النسق اللفظي للغة ما على أنه كل متماسك ترتبط
اجزأؤه بعلاقة متبادلة ، بحيث ان التحولات اللفظية هي
تحولات للنسق . لذلك ، في حين ظلت الالسنية التقليدية تحاول
تفسير عنصر ما (حرف علة ، أو آخر كلمة ما ، أو تركيبا
منطقيا ... الخ) من الوجهة التاريخية ، دون النظر الى أنه
يشكل جزءا من نسق ، فان المدرسة الفونولوجية ترى ان
تحولات عنصر ما هي ذات طابع بنيوي . من هنا تأتي اولوية
الدراسة التزامنية على الدراسة التاريخية ، ما دام على
التحليل البنيوي أن يسبق تحليل التحولات التاريخية ، أي تلك
التحولات التي مر بها النسق خلال الزمان . لقد حاول يامسليف
تشبيد السنية محايثة ، تطرح جانبا كل الفرضيات الآتية من
خارج اللغة ، وتؤسس هذه المحايثة في مبدأين للبحث هما .
مبدأ الكلية أو البنية ومبدأ الاستقلال . مقيما بذلك تفرعا، شائنا

شبهها بتفرع سوسير الثاني ، الى سيرورة ونسق ، كل سيرورة يطابقها نسق ، ولا يمكن تحليل السيرورة ما لم تختزل الى النسق الكامن خلفها ، وكل سيرورة تتكون بدورها من عدد محدود من العناصر تظهر دوما في تركيبات شتى وينبغي اختزال المتغيرات الكثيرة الى حد لا نهائي - بالنسبة لما يهم المحتوى كما بالنسبة لما يهم التعبير ، وهو التفريق الرئيسي للنظرية الغلوسيماتيكية - ، بواسطة التحليل المذكور الى عدد محدود من الثوابت وامام انشغال الاسفنية التقليدية بمقارنة اللغات من الناحية التكوينية ، الشيء الذي وضع الاسفنية في مستوى خارج اللغة أو مفارقا لها (ما قبل التاريخ ، التاريخ ، التاريخ الثقافي ٠٠٠ الخ) ، تطرح الغلوسيماتيك على نفسها قبل كل شيء مهمة تحديد جوهر اللغة من حيث هو بنية محايثة لها (للغة) . زاعمة ، على هذا النحو ، أنها تذهب بالاسفنية البنيوية السوسيرية حتى آخر مستتبعاتها .

ويامكاننا الآن تلخيص التوجه العام للاسفنية البنيوية،ذهابا من سوسير الى يامسليف ، مرورا بمدرسة براغ الفونولوجية ، في :

(١) ادخال مفهوم النسق (حيث تكف الحدود عن أن تظل كيانات معزولة ، ويتم النظر اليها كعناصر مترابطة لكل مبنيين - بفتح الياء -) .

ب (التمييز بين التزامن والتعاقب ، الذي يعبر سوسير

عنه في نقبضه ، في حين تعرضه المدرستان اللسنيّتان
البنويّتان الملاحقتان ، وفي ذات الوقت ، كاولوية للتزامن على
التعاقب .

ج (الانتقال من المستوى القصدي للأفراد الناطقين الى
المستوى القصدي الذي تهيم عليه قوانين النسق ، فمقلانية
النسق اللسني هي عقلانية غير قصدية .

د (التحليل التزامني (البنوي أو المحدث) للظواهر
مهمة خاصة باللسنية ، وبالتالي فإن له الاسبقية على الدراسة
التعاقبية (التكوينية أو التاريخية) ، وعليه أن يسبق هذه مثلما
عليه ان يسبق تحليل التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تمر
بها الظواهر المذكورة .

• هل بالإمكان تحليل التاريخ بنويًا ؟

ان النجاحات الاكيدة التي حققتها اللسنية البنوية من
خلال فهمها للغة كنسق - هذا الفهم الذي يقف في تضاد مع
تحديدات اللسنية السابقة عليها ، التي ارتهنت ، دون جدوى ،
وبسبب جهلها للطبيعة البنوية للغة ، بتحليل التغيرات ،
وتطورها والتجديدات التي تطرأ عليها - سرعان ما أثارت
اهتمام الاختصاصيين في علوم اجتماعية أخرى وتحمسهم
لتوسيع أو نقل منهجها الى ميدان هذه العلوم . وكان أول علم
يستفيد منه هو الانتروبولوجيا ، خاصة مع أعمال ليفي
ستراوس . ففي محيط من الظواهر - هو محيط العلاقات

الاولية للقرابة - التي بدت متميزة بعرضيتها وعدم تماسكها واعتباطيتها ، اكتشف ليفي ستراوس علاقات ضرورية وسيرا منتظما (٦) * ولحسن الحظ ، فإن أخذ التحليل اللساني كنموذج ، وخاصة تحليل مدرسة براغ الفونولوجية ، واعتبار مناهجها نقطة انطلاق للعلوم الاجتماعية (٧) ، قصد وضع التحليل البنوي موضع اختبار في ميدان الانثروبولوجيا * فامتسع هذا التحليل من علاقات القرابة ليشمل أنسقة عيثنولوجية (اساطيرية) أخرى للفكر (آل « فكر المتوحش ») الخ (٨) * وفي هذه الحالات جميعها نجدنا أمام الخطوط الجوهرية للتحليل البنوي المستقدمة من الالسنفة : مفهوم النسق ، أولوية التزامني على التعاقبي ، الطابع اللواعي أو غير المقصود للظواهر من حيث هي عناصر للنسق ، وأسبقفة التحليل البنوي على التحليل التكويني أو التاريخي * أكيد أن ليفي ستراوس يرفض التفريع الثنائي السوسيري الى تعاقب وتزامن ، بسل انه يشير الى تبعفة التعاقبي للترزامني ، بحيث لا يصبح الاول ذا دلالة الا في ارتباطه مع الثاني والعكس غير صحيح * ان المعنى هو حقا الى جانب التزامن ، لذلك فحين ننظر الى علاقته بالتعاقب كملافة بين بنية وواقعة ، فإن هذه الاخيرة تبدو ، وبوجه خاص ، كاضطراب أو كتهديد للنسق * وهنا أيضا فان العقل يجد نفسه في مستوى لا واع وغير مقصود * ان التحليل البنوي يكشف عن موضوع عقلي ، عقلانيته مستقلة عن وعي الانسان وارادته ، مثلما ان اللغة « علة انسانية لها علها التي لا يعرفها الانسان » (٩) *

لحد الان ، لم نر سوى اسهام البنيوية في مجال الظواهر الاجتماعية القابضة : اللغة ، القراية ، الاساطير ، الفكر . . الخ . وهي دراسات تتم على الصعيد التزامني خاصة ، حيث يغض النظر لا عن التأثيرات الخارجية فحسب ، بل وعن سيروية تكوين تلك الظواهر ايضا ، وعن تطورهما وتحولها . ومجمل الوقائع والسيرويات والتقلبات ، توضع عناصر مترابطة ، علاقة للعلامات وعقدا من العلاقات في نسق - والواقع ان التعاملي كلما كان المجال الذي تتمظهر فيه هذه النتائج اكثر تزامنية . وتحقق الالسنية بالنسبة لهذا التحليل مكانا استثنائيا ، الا ان هذه الاستثنائية تأتيها خاصة من موضوعها المنطرح من تلقاء يختفي تماما خلف اولوية التزامني هذه . ومن تعايش للظواهر في زمان معين ، لا نحصل حقا سوى عسى وجودها البنيوي خارج الزمان .

ان تحليلا بنيويا من هذا النمط يعطي نتائج اكثر اكتمالا ذاته امام التحليل التزامني ، الشيء الذي استطاعت الالسنية البنيوية بفضلها تحليل ما كان يسمى (بضم الياء) عبثا لتفسيره بمناهج تاريخية . وما يماثل هذا - وان بدرجة ادنى - حصل في ميدان الانتروبولوجيا المسماة بنيوية ، تلك التي أعطى تطبيق المنهج المذكور فيها ايضا نتائج مهمة . فالاعتبير والتاريخ لا يلعبان اي دور مهم في الظواهر المحللة - خاصة ما تعلق منها بنسق القراية - . والواقع ان بالامكان تحليل النسق دون ان نأخذ كثيرا بعين الاعتبار التحولات التي يمر بها ، اي ان تحليله يتم وهو في وضعيته الحالية ، باقصاء كل

تحولاته السابقة أو تلك التي يمكن أن يثيرها بفعل تغيراته الداخلية، على أساس أن هذه التحولات لا يمكن إبرازها انطلاقاً من وجهة نظر بنيوية . إن التزامني هو ما يثير انتباهنا قبل كل شيء ، أما التعاقبي فهو هنا عامل مشوش . وفعلاً ، فطالما ظل التزامني مهيمناً حقاً ، مثلما يهيمن في اللغة ، أي طالما درسنا مجتمعات ، أو أنسقة ضمن هذه المجتمعات ، تتكرر ولا تتطور ، فإن التحليل البنوي وقد تخلص من ضرورة الانشغال بالتحويلات (أو « الاضطرابات ») يظهر مصداقيته . وبعبارة أخرى فإن الانتروبولوجيا البنويّة تزداد رسوخاً كلما مكنتها موضوعها من توسيع أو نقل المنهج الذي أظهر شدة خصوصيته في اللسانية ، كتحويل للنساق التزامنية . إنها – ولنعذر على هذا التشبيه – مصارعة لثور واقف في مكانه . من هنا مميزاتها وحدودها في نفس الوقت .

وفعلاً ، فحين يتعلق الأمر بموضوع ثابت ، بالامكان غض النظر عن تحولاته – أي بموضوع لا يتحول في ذاته ولا يولد تحولات جديدة ، ببنية « تزامنية » لا تتطور – ، فإن البنوية ، مثلما طبقت خاصة من طرف اللسانيين المذكورين أعلاه ومن طرف ليفي سترأوس ، تظهر ، من حيث هي منهج للبحث ، مزايا لا يمكن إنكارها . غير أنه إذا كان تطبيقها ممكناً على المجموعات الثابتة فحسب ، لا على الموضوعات المتغيرة والمتنوعة في الزمان ، وإذا ظلت مقتصرة على تحليل الموضوعات التي يمكن غض النظر فيها عن الزمن ، وعن السيرورات والوقائع ، فإن التاريخ يبقى خارج نطاق اهتمامها

كلية • وبالتحديد أكثر ، فإن ثمة من الناحية المبدئية تعارض جذري - لا يمكن اختزاله - بين تحليل البنى والتاريخ • والحال أن هذا التعارض الجذري لا يمكن القبول بسبه إلا إذا اتخذ التناقض بين التزامن والتعاقب أساسا له ، ذلك التناقض الذي لم يسلم به في الحقيقة غير سوسير ، دون أن يتبعه في ذلك لا الالسنية البنيوية اللاحقة ولا حتى ليفي سترأوس ، الذين ظهروا ، في فرص عديدة مضاديين لتعارض جذري مماثل • أكيد أن نقیضة من هذا النوع نقود ، ضرورة ، الى تجاهل التاريخ واقصائه ، وبذلك تظل البنيوية في وضع مضطرب شبيه بوضع مصارع الثيران ذاك الذي يحاول - متجاهلا وثبات الثور وتنقلاته - الاكتفاء بمصارعة ثور واقف •

ان التحليل البنيوي لا يمكن له تجاهل التاريخ الواقعي ، اذ اننا لا نجد أنفسنا أمام انساق ثابتة فقط ، ولا أمام وقائع تندمج نسبيا في بنية اجتماعية ، بل أمام مجتمعات تتحول خلال الزمن ، أمام بنیات اجتماعية خاضعة للتغير والتطور ، تظهر ، تتطور ، ثم تختفي ، أي انه ليس ثمة تزامن فقط بل هناك تعاقب أيضا • اذا استعملنا المصطلحات التي سبق القبول بها • الا انه ليس يكفي القبول بوجود هذين المجالين للواقع ، بل ينبغي القبول بالعلاقة المتبادلة بينهما أيضا • وان الامر يدور حول رؤية ما اذا كان التعاقبي شيئا خارجا عن ذات النسق أم واقعا داخله ، وما اذا كان بمقدورنا ان نتجاهل دائما التحولات الداخلية لهذا الاخير أو أن نختزلها الى مجرد اضطرابات • كما علينا أن نحدد ما اذا كان البنيوي يتجلى فقط على مستوى

التزامن ، وما اذا كان التعاقبي لا يقع ضمن البنية نفسها .

وإجمالاً ، فإن الامر يدور حول رؤية ما اذا كان التزامني تاريخياً أيضاً ، من حيث أن كل بنية هي ، بدورها نتاج ونتيجة .

هكذا اذن ، اذا قبلنا بثبات نسق ما ثباتاً نسبياً ، وبأنه من الممكن افعال تحولاته - في اطار أو حد معين - ما دامت لا تؤثر عليه بنيويًا - أي في جوهره أو كيفه - ، فإننا لا نستطيع نفي أن النسق ، من حيث هو نتاج تاريخي ، يمتلك أصلاً ما ، وأنه يستقر ويتطور ثم يتحول في النهاية . والحال أن هذا هو ما يشكل بالضبط مادة التاريخ .

هل بالإمكان ، اذن ، انجاز تحليل بنيوي للتاريخ ؟ لنكتف الآن بتسجيل أن البنيوية التي أقامت تعارضاً بين التزامن والتعاقب هي وحدها التي تسد أمامنا المنفذ إلى ذات التاريخ . والحال أنه اذا كان النسق غير متغير بل ثابتاً نسبياً ، فمن الممكن انجاز تحليل لتعدد وتعاقب وتحول المجتمعات في الزمان بمصطلحات بنيوية ، لكن شريطة أن تدرس هذه المجتمعات لا كتشكيلات تاريخية، متغيرة فحسب ، بل بالبحث ، أيضاً ، عن العلة البنيوية لتغيراتها وتحولاتها . وعليه ، فإن البنيوية لا يمكن تطبيقها على التاريخ الا اذا جرى البحث عن العوامل التي تحتم أن يظهر مجتمع ما ويستقر ثم يفقد استقراره ويتحول إلى آخر ، ضمن بنية هذا المجتمع ذاتها .

❖ القديم البنيوي للتاريخ :

بعد أن حالف الحظ تطبيق المنهج البنيوي في الانتروبولوجيا ، اقترح ليفي ستراوس فكرة « تاريخ بنيوي » يفسر تحولات المجتمعات بمصطلحات بنيوية (١٠) وللاسباب التي سنراها فيما يلي ، فإن هذا التاريخ يقف في تعارض متعمد مع التاريخ الذي اعتاد صنعه المؤرخون ، ان التاريخ بالنسبة لليفى ستراوس هو تطور مفاجيء ، من جهة ، وهو « تحولات بنيوية محدودة العدد » من جهة ثانية ، انه شبيه بالمشكال حيث « تعطي تركيبات العناصر المتماثلة دائما نتائج جديدة » (١١) .

لكن ، ما الذي يفسر لنا التطور بالضبط ، أي ما السدي يفسر لنا تحولات المجتمعات ؟ ان ليفي ستراوس يجيب قائلا ان « التحولات التعاقبية » للمجتمع ينبغي البحث عنها في نمط العلاقة الذي تقيمه مختلف الانساق المشكلة له مع بعضها البعض (١٢) . فالمجتمع يتكون من سلسلة من الانساق: الأسرة، قواعد الزواج ، نسق القرابة ، العلاقات الاقتصادية ، السن ، العلم والدين ، وهي مجموعة من الانساق او المستويات البنيوية التي ترتبط فيما بينها لا كحدود متماثلة بل كحدود متعاقبة ، أي حدودا لا يهيمن الواحد منها على الآخر او على الكل ، وان العلاقة التي تربط بين هذه الانساق المتناظرة هي علاقة تعبير فالانظمة البنيوية « يعبر بعضها عن بعض ، وبذلك نحصل على تعبير مشترك لمختلف الانساق دون أن تكون بينها صلة وثيقة ،

ما دام من المتعذر ايجاد مستوى بنيوي بإمكانه التعبير عن مستوى آخر تعبيرا صحيحا أو مطابقا . وفي هذا اللاتوافق الداخلي للنسق الاجتماعي ، الذي يمتلك طابعاً محايثاً ، من الناحية المبدئية ، انما ينبغي البحث عن تفسير لماذا لا يمكن للمجتمع أن يظل مستقرا وما هي عوامل تحوله (١٢) . فالمجتمع يجد ذاته مرغما على الرد باقامة توازنه، ولهذا يقوم بسلسلة من الانعطافات والالتواءات والاندماجات بين مختلف المستويات البنوية ، وكأنه يسعى بذلك الى تصحيح لانتطابقاته الخاصة به . لكن ، بما أن هذه الاخيرة تمتلك طابعاً مبدئياً يتعذر بفضله على مختلف انساق مجتمع ما أن يعبر بعضها عن بعض بصيغة تامة ، فان عوامل التغير واللاتوازن الداخلية (التحولات التعاقبية) بدورها ، يتعذر اقتلاعها من مكانها (١٤) .

بهذا التصور للمجتمع كمجموعة مبنية (بفتح الباء) لمستويات نسقية مختلفة ، شدد ليفي ستراوس على أهمية الصعيد التزامني ما دام « النسق يتجلى في تزامنيته » ، الا أنه أظهر في ذات الوقت أن المجتمع لا يمكن النظر اليه من هذا الصعيد فقط ما دام خاضعا مبدئياً لـ « تحولات تعاقبية » دائبه . لكن ، مع ذلك ، فإن هذا التصور لا يوضح لنا السيرة من حيث هي انتقال أو تحول من مجتمع لآخر . انه يفسر التحول الداخلي لمجتمع معين ، بيد انه لا يكشف أية علاقة مقصودة بين مجتمع يتطور هو (١) ، سابق على آخر هو (ب) الذي يبرز منه كتشكيلة تاريخية . هذه العلاقة - مأخوذة كعلاقة ضرورية وموضوعية

– ينبغي أن تكون تكوينية • والصال أن المجتمعات ، بالنسبة
 ليفي سترأوس ، تتراص ، بتعددتها ، في خط من التعاقب
 الزمني ، لكن دون أن توجد بينها علاقة ضرورية ما • هذه هي
 وجهة النظر التي تميز الاثنولوجي عن المؤرخ ، أو تميز –
 بالاحرى – التاريخ « البنيوي » عن التاريخ الذي اعتاد صنعه
 المؤرخون : ليس ثمة أية علاقة تكوينية أو استمرارية تسمح
 بتفسير الانتقال من مجتمع الى آخر • وما التاريخ سوى
 سلسلة من الوحدات البعيدة فيما بينها عن أية صلة تكوينية •
 لذلك ليست هناك وحدات تكوينية يمكننا من تفسير « التحولات
 التعاقبية » ، لا من حيث هي تغيرات داخلية فحسب ، ملازمة
 لمجتمعين مختلفين (أ و ب) ، بل ومن حيث هي تعديلات بنيوية
 في (أ) تحدد تكوين (ب) • غير أنه إذا لم تكن هناك وحدة
 تكوينية فإن التاريخ سيتقلص الى مجرد تعاقب زمني لبنيات لا
 تربطها فيما بينها أية علاقة ضرورية • ومن ثم سوف لا يمكن
 الحديث الا عن تجميع لتواريخ متقطعة ، ويصبح الكلام عن
 تاريخ كوني عديم المعنى • يقول ليفي سترأوس : « ليس التاريخ
 الذي يزعم الكونية سوى تجميع لبعض التواريخ المحلية ،
 الثغرات الموجودة ضمنها (وفيما بينها) أكثر عددا من أجزائها
 الممتلئة » (١٥) • وهنا يمكن لنا نحن أن نضيف ، أنه إذا لم
 تكن العلاقات بين مختلف المجتمعات المتعاقبة في الزمان أكثر
 من علاقة تجميع ، فإنه لا توجد بينها أية علاقة تاريخية حقا •

فبمجرد ما نقصي العلاقة بين التواريخ الخاصة – أو
 المحلية ، بتعبير ليفي سترأوس – حتى لا يعود بمقدورنا إنجاز

هذه العلاقة التاريخية • وبمجرد ما تحقق كل المجتمعات شروط إمكان كونية ، بفضل التفاضل المتنوع لمختلف الانساق ، تحل وحدة صورية محل الوحدة التكوينية التي تضمن العلاقة التاريخية حقا • فلا يتميز مجتمع عن آخر في الزمان الا من حيث تعيينه ، بصيغة محددة ، لترتيب «ثوابت» كل نسق اجتماعي • وبالتالي فليست هناك استمرارية او وحدة تاريخية (١٦) • الامر الذي لا يهتم به سوى المؤرخين حين يوضعون الاحداث ضمن منظور معين • يقول ليفي ستراوس : « ليس التاريخ قط هو التاريخ ، وانما هو التاريخ - لغاية » • وبذلك يتم ترسيخ التاريخ (اي ذاك الذي اعتاد المؤرخون صنعه) في الذاتية • ومحل الانقطاع الواقعي يضع المؤرخ استمرار يقيمه من ذاته بين وضع وآخر • بهذا يختلف التاريخ ، جوهريا ، عن الاثنولوجيا التي تنظر الى المجتمعات البشرية المنتشرة في الزمان كنسق انقطاعي (١٧) • ان الاثنولوجيا ، على خلاف التاريخ ، تلقي بمرساتها في الموضوعية ، ومن ثم فهي ليست « ايديولوجية » •

غير ان هذا الفصل الجذري غير مؤسس بشكل مرض • اذ ما السبب ، في الواقع ، لان يظل الانثروبولوجي والاثنولوجي - وهما ينتميان ايضا الى عصرهما - اثناء تأملهما في الموضوع الخاص ببحثهما بعيدين عن الذاتية؟ وما الذي يضمن لنا انهما لم يدخلوا ايضا احكامهما القيمية - اثناء فحصهما لهذه البنى التزامنية ، المنقطعة - ، وافكار المجتمع الذي ينتميان اليه ، الخ ؟ ولماذا يعتبر الخروج من بعد الزمان كافيا للافلات

تماما من كل منظور ايدىولوجي ؟

هذا ، علاوة على أن تدمير التاريخ ، من حيث هو تاريخ كلي - الامر الذي يسلم به ليفي ستراوس - ، أي تقليص التاريخ الى مجرد سلسلة من التواريخ المحلية ، المنقطعة ، يفترض أيضا منظورا ما ، ومقوما ايدىولوجيا ما ، لا يستطيع المؤرخ البنيوي الاعلات منه مثلما لا ينفلت منه نهائيا أي علم اجتماعي ، بما في ذلك الانثروبولوجيا والاثنولوجيا بطبيعة الحال . غير أن هناك منظورا ومنظورا ومن ثم فإن المشكلة هي مشكلة تحديد أي منها بفتح أو يفلق ، في لحظة محددة ، المنفذ المؤدي الى الحقيقة . ان المنظور السالف يقود الى استحالة المعرفة التاريخية ، وهو يصل الى ذلك من خلال اعلانه «عجز الفكر عن رسم خطاطة للتأويل انطلاقا مسن وقائع متغايرة» ، (١٨) .

ماذا يتبقى من التاريخ اذن ؟ رغم اهتمام البنيوية بالتغيرات الداخلية لبنية ما ، وتصورها لهذه الاخيرة كبنية خاصة ، محلية أو منقطعة ، أي دون وضعها في علاقة ضرورية - تكوينية - مع تغيرات البنية الاجتماعية - رغم ذلك فإن البنيوية لا تستطيع امتلاك تصور بنيوي حقا عن التاريخ . لا يمكن أن يوجد تاريخ حيث لا وجود لعلاقات تاريخية ، اذ لا يمكن القبول بالانقراض المتبقية كتاريخ حقيقي بعد أن تم تدمير هذا التاريخ : أي تجاور البنى في الزمان الذي يزعم دراسته «تاريخ بنيوي» ما .

وهنا يظهر انحقاق التعارض الجذري بين البنيوية

والتاريخ الذي اشرنا اليه سابقا - فهل حقيقي ، اذن ، ان
البنوية لا تستطيع الانتصار سوى في مجال الترامن ، اي في
مجال المجموعات الثابتة ، في حين انها تعجز عن ذلك في
مجال التحولات المتعاقبية الخاصة بالتاريخ ؟

وتبعاً لما نراه ، فليس هناك تضاد ، من الناحية المبدئية ،
بين البنوية والتاريخ . اذ من الممكن ، بل من الضروري ،
تفسير الانتقال من مجتمع الى آخر بمصطلحات بنوية ، الا انه
ينبغي لاجل ذلك التخلي عن بنوية ما ، في النقطة التي اظهرت
فيها عجزها .

• البنية والتاريخ : التحليل البنوي والتحليل التاريخي

أبرز بعض من الماركسيين في السنوات الاخيرة ان وجهة
النظر البنوية تنتمي الى الماركسية ، ولذلك باشرُوا حواراً مع
البنوية (١٩) . في حين ذهب ماركسيون آخرون يعملون
لحسابها مباشرة الى ماركس دون الانشغال كثيراً بهذا الحوار
وحاولوا استخراج كل المستتبعات الممكنة اشتقاقها من فكره .
ونحن من جهتنا نشير - وهو امر من الاصح الاعتراف به - الى
ان هذا النمط من الابحاث لم يتخل قط عن الماركسية ، وان هناك
عدة ماركسيين - على غرار شخصية موليسر الشهيرة -
يتكلمون لغة بنوية دون ان يعلموا بذلك .

لنعد الآن الى المشكلة الملموسة التي تشغلنا ، اي مشكلة

العلاقات بين البنية والتاريخ ، لقد سبق وقلنا ان النظرية الماركسية للتاريخ تسمح بتفسير بنيوي لتحول المجتمعات ، وذلك لان هذه النظرية هي ، بالضبط ، تصور بنيوي للتاريخ . واننا نجد عند ماركس العناصر الاساسية لنظرية من هذا النوع . مفهوم المجتمع كنسق او كبنية ، فكرة العلاقة بين النسق واجزائه المكونة (أي البنى الخاصة المندمجة فيه) . وكذا فكرة العلاقة بين البنية والعناصر المفردة (الافراد او النتائج الخاصة او الوقائع) ، والمستوى المزدوج الذي يجمع بين الطابع المالاقتصادي على صعيد النسق والطابع الواعي على صعيد الافراد ، والعلاقة بين النسق وبين ما هو تاريخي ، او بين التغيرات البنيوية وتحولات نسق ما الى غيره (٢٠) .

وان مفهوم العلاقة ، الذي لا يمكن ادراك مفهوم النسق او مفهوم الكل المبنيين (بفتح الباء) بدونه ، مفهوم رئيسي عند ماركس ، منذ المراحل الاولى لفكره : نذكر بهذا الخصوص تصوره للفرد ككائن اجتماعي او كمحصلة لعلاقات (الاطروحة السادسة حول فويرباخ) (٢١) . كما ان مفهومه عن النسق الاجتماعي ككل مبنيين «التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية» يظهر بكل تحديد منذ مقدمته الشهيرة لـ « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » (٢٢) ، حيث يتحدث ماركس عن كل تتمحور حوله بنى مختلفة : البنية الاقتصادية للمجتمع ، التي تقوم عليها بنى أخرى : هي التي تكون البنية الفوقية الحقوقية والسياسية والادبولوجية مع اشكال الوعي الاجتماعي . وعليه فان المجتمع نسق تندمج فيه مجموعة بنى هي : القوى المنتجة ، علاقات

الانتاج ، التنظيم السياسي والحقوقى ، الانسقة الايديولوجية - الفن ، الدين ، الفلسفة ٠٠٠ الخ - واذا يدرك المجتمع ، على هذا النحو ، كتشكيلة اقتصادية - اجتماعية ، فان ذلك يستتبع ، في المقام الاول ، دمج العناصر الخاص بكل بنية ٠ غير ان هذه العناصر البنوية تدخل ، بدورها ، في علاقة ما : من التطابق او التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، ومن التعبير . حيث تعبر البنية الفوقية عن القاعدة ٠ وتتمتع هذه العناصر ، من جهة اخرى ، باستقلال ذاتي نسبي ، يتجلى في عدم امكانية اختزال مستوى منها في آخر (مثلا : عدم امكان اختزال المستوى الفني في السياسي ، والايديولوجي في الاقتصادي) ٠ الامر الذي يحول دون اقامة السببية في اتجاه واحد ، ما دام تأثير عنصر بنيوي في الاخر - وبسبب طابعه البنوي بالضبط - يدخله ضمن عناصر اخرى من الكل ، وبمعنى ما ، يدخله في مجموع البنية التي تحدد امكانيات وحدود تأثيره ٠ ان الامر يدور حول « كل » متسلسل ليست عناصره متعادلة ولا تكاد تمتلك أي وزن أو دور قار بصفة نهائية ودائمة ٠ ان بإمكان عنصر من بنية معينة أن يهيمن أو يلعب دورا رئيسيا (مثل السياسة في العصور الاغريقية القديمة ، أو الدين في العصور الوسطى ، أو العلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي المعاصر) (٢٢) ٠ الا ان العنصر المحدد (بكسر الدال الاولى وتشديدها) في آخر المطاف ، يظل هو العنصر الاقتصادي ٠ فالاقتصاد ، في النهاية ، هو الذي يحدد متى يلعب اللا اقتصادي دورا مهيمناً أو رئيسياً في تشكيلة اقتصادية - اجتماعية ما ٠ وهذا التمييز بين الدور الحاسم لبنية المجتمع

الاقتصادية والدور المهيمن أو الرئيسي في تشكيلة اجتماعية معينة ، أمر رئيسي عند ماركس . ولهذا التمييز وحده أن يقضي الاشكالية الخاطئة لنظرية العوامل ، المتناقضة ، بتصورها البنيوي للتاريخ .

فالتشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية ، إذن ، هي كل مبني ومتسلسل ، أو نسق من العلاقات والصلات الرابطة بين مختلف المستويات أو العناصر المكونة لها .

ولا تتجلى هذه البنى الا من خلال وقائع أو علاقات بشرية عيانية ، فالبنية واقعية ، الا انها لا تتجلى الا في الناس وفي علاقاتهم وأفعالهم العينية . وإذا فصلت عنهم أو اختزلت في كلية مستقلة ذاتيا دون أن يؤخذ بعين الاعتبار انها نتاج للممارسة الابداعية ، فانها تتحول الى مجرد تجريد .

وعلى النحو ذاته، فإن الافراد العيانيين أو أفعالهم، وكذا الوقائع، المعزولة عن البنى المكونة لها، تشكل تجريدا يفترض فصل عنصر علائقي، أو محصلة علاقات ، عن العلاقة نفسها . هذه الكلية الخاطئة التي تفترض الكل في مواجهة العناصر المكونة له ، هي كلية مجردة . وهو تجريد نصل اليه ، تحديداً، بتجاهلنا لطابعها التاريخي ، أي من حيث هي نتاج أو نتيجة للفعالية البشرية . وإذا كان بإمكاننا أن نتجرد في مرحلة تاريخية معينة ، ولأسباب مناهجية ، من تكوين البنية وتطورها ، فإن كل بنية هي ، في واقعها الحقيقي ، تاريخية ، بمعنى أنها تتشكل وتتطور كنتيجة لفعالية الناس العملية .

وعندما نصل الى تحديدنا للتشكيلة الاقتصادية -
الاجتماعية على انها كل مبنين (بفتح الباء) ومتسلسل ،
يصبح علينا الاحتفاظ دائما بشيئين :

(ا) علاقة الكل بأجزائه (المبنى الخاصة ، الافراد
العيانون ، الوقائع ، الخ) .

(ب) طابعها التاريخي (البنية الثابتة نسبيا في لحظة
محددة من تطورها ، لا يمكن عزلها عن تكوينها وتطورها) .

ومعنى التمييز الاول (علاقة البنية بالوقائع او الاحداث
العينية) هو أن المؤرخ ليس بمقدوره البقاء في مستوى البنية،
وذلك لان تاريخا بلا أحداث ، بلا أسماء ولا وقائع ، سيكون
بالغ التجريد ، مثله في ذلك مثل الكلية التي تظل ، على هذا
النحو ، مؤقنة ، كما يعني أن المؤرخ لا يستطيع ، أيضا ،
البقاء في مستوى الاحداث والوقائع التجريبية ، ما دام واقعها
الحقيقي لا يتجلى فيها الا من حيث هي عناصر مترابطة ومتعلق
بعضها ببعض ضمن كل مبنين ، علاوة على أن هذه الاحداث
التجريبية ليست سوى الشكل العياني - التاريخي الذي تتجلى
فيه البنية الواقعية . ان على الاحداث التجريبية أن تقرأ بنيويا
للكشف عن معناها وبعبارة أخرى : ينبغي النظر اليها كمعاصر
لبنية لا تتجسد هذه الا فيها ، وسوف لن تصبح بدونها سوى
هيكل عظمي بدون جسد . ويفضل التحليل البنيوي ، يظهر
الكل وأجزاؤه في وحدة من العلاقات والصلات . ونحن نسمي
تحليلا بنيويا ذلك الذي يقيم ، تحديدا ، هذا النسق من العلاقات

والصلاات ضمن كل مبنيين (بفتح الباء) في مرحلة محددة من مراحل تطوره .

وبامكان التحليل البنوي ، ضمن حدود هذا الوضع، أن يهمل التغييرات التي تعتمل داخل النسق في كل مرحلة محددة تاريخيا ، فيجري التحليل بالنسبة له على صعيد تزامني ، أي حين يمثل الكل ثباتا نسبيا ، وبالتالي تقصى المشاكل المتعلقة بتكوينه أو تطوره أو تحوله . وبذلك نحصل على نظرية حول نسق أو كل مبنيين ، لا على تاريخ له .

ويعطينا كتاب « رأس المال » لماركس مثالا بليفا لنظرية نسق من هذا النوع ، هو نمط الانتاج ، أو النسق ، الرأسمالي . ذلك العمل الذي يقول ماركس ، فعلا ، مشيرا اليه : « لقد اقترحنا على انفسنا البحث في نظام الانتاج الرأسمالي وفي علاقات الانتاج والتداول المطابقة له، (٢٤) انه بحث نظري يتناول نسقا في وضع تاريخي محدد ، هو نسق الرأسمالية المتطورة التي كان « مقرها الكلاسيكي ، لحد الان ، هو انجلترا » . ومن ثم فان الامر يتعلق ببسحظ نظري يسمى السى ابراز القانون الاساسي المهيمن على النسق، والعلاقات الموجودة بين عناصره الداخلية الاساسية - البضاعة ، النقد ، رأس المال ، السمل المجرى والعياني ، الخ - وبين بنياته الخاصة ، بالاضافة الى تناقضات وحدود وامكانيات تطوره . وان النسق - من حيث هو نتاج لتكوين وتطور سابقين - يمتلك تاريخا . الا ان ماركس لم يقترح على نفسه - وهو امر يظل ثابتا بوضوح في مقدمته للطبعة الاولى ، وسوف يؤكداه خلال عرضه - دراسة نمط

الانتاج الرأسمالي دراسة تاريخية • أكيد انه استخدم أدوات تاريخية لكي يعرض لنا ، مثلا ، التراكم الاول لراس المال، أي تكوينه التاريخي ، من حين هو « سيرورة تاريخية للتفكك بين المنتج ووسائل الانتاج » (٢٥) الا انه لم يفعل التاريخ هنا حقا، وانما هو يوضح أطروحة معينة بطريقة تاريخية : هي أطروحة ان التملك الرأسمالي هو نفي (أو تحطيم) للملكية الخاصة القائمة على العمل • فعرض هذه القضية هنا بصيغة تاريخية هو لصالح البحث النظري • والتعاقبي يخدم التزامني • ويلجا ماركس ، لاكثر من مرة ، الى هذه الصيغة من العرض التاريخي في « رأس المال » لا في علاقته مع رأس المال فحسب (ج ١ ، الفصل ٤٢) ، بل ومع النقد (ج ١ ، الفصل ٢) ، وفائض القيمة (ج ١ ، الفصول : ١١ ، ١٢ ، ١٣) ، ويوم العمل (ج ١ ، الفصل ٨) الخ • الا أننا لا نجد قط من بين هذه التحاليل، مثلما أشار عن حق ، الى ذلك ب ١٠ « غروشان » أي تحليل لا تكون سيرورة تطور هذا العنصر المكون للنسق أو ذاك غير خاضعة فيه لتفسير البنية ذاتها أو غير مستندة الى هذا التفسير، (٢٦) • لذلك فمن السهل التشديد في رأس المال ، ومثلما فعل غودوليبه، على أولوية دراسة البنى — أو ، بإمكاننا أن نضيف ، عناصرها — بالنسبة لتكوينها وتطورها • وهنا يقول غودوليبه بحق انه : « لا يمكن لنا القيام بدراسة تكوين بنية ما مالم نكن « مقودين » ، بمعرفة سابقة على هذه البنية » (٢٧) كما يقول « وان رفض كل تاريخانية أو كل أولوية لدراسة نسق ما تاريخيا على دراسته البنيوية هو رفض كلي عند ماركس » (٢٨) •

كل هذا اكيد ، مثلما هو كذلك ما اكده غروشان بالاشارة الى ان دراسة التطور عند ماركس تلي دراسة البنية ، ودون شك فان تناول تلك الاولوية في ساحة البحث التاريخي الخاص ، لا في ساحة البحث النظري ، يستدعي بعض التحديدات * فلنغير المستوى اذن ، ولننتقل من عمل يقترح - مثلما رأينا - اظهار نظرية موضوع أو بنية (رأس المال) ، وليس التاريخ ، الى عمل آخر لماركس ذاته يهدف فيه الى ابراز نشوء وتطور بنية محددة في صيغة محددة ، وليس جوهرها ، هو (الثامن عشر من برومير لوي بوناپرت) (٢٩) . حيث نجد الامر يتعلق ببنية سياسية يتم عرضها تاريخيا : هي تاريخ أنقلاب ، مع ما يحمله هذا التاريخ من سلسلة من الظروف والشروط التي مكنت شخصا متواضعا وغريب الشكل من لعب دور البطل ، (٣٠) ففي هذا العمل يعرض ماركس جزءا من تاريخ فرنسا منذ أيام فبراير ١٨٤٨ الثورية الى ديسمبر ١٨٥١ ، الشهر الذي وقع فيه الانقلاب النابليوني * وبما أن الامر يتعلق بعرض ذي صبغة تاريخية ، فان سلسلة كاملة من الاحداث والظروف التي ستتوحد بالواقعة الحاسمة ، تعرض في نظام من التعاقب الزمني ، واكثر من ذلك ، مع اقامة علاقة تكوينية بينها . وهكذا نرى الى الاحداث التاريخية كتظاهرات عيانية للبنية السياسية المندمجة فيها * ويرتكز التحليل التاريخي كلية على الوقائع ، لكن ذلك لا يتم الا لطابعها البنوي بالضبط، والذي تصير بفعله تظاهرات وتجسيدات لبنية ما ، مع عدم غياب المعرفة بهذا الكل المبين . وهو أمر يتجلى واضحا حين يعالج ماركس ، مثلا ، البنية

الطبقة للمجتمع الفرنسي التي تتطور ضمنها الوقائع . كما يتجلى أيضا في اظهار العلاقات بين مختلف البنى أو بين البنية والفرد في كل تشكيلة اجتماعية ، وذلك ، مثلا ، حين يقول :

« فوق مختلف صيغ التملك ، فوق شروط الوجود الاجتماعية ، ثقف بنية فوقية بأكملها من اعواطف والاهام وانماط التفكير وتصورات الحياة المتعددة والمتكونة على نحو متميز . ان الطبقة بمجموعها تخلقها وتشكلها ثم تحرفها عن اساسها المادي وعن العلاقات الاجتماعية المطابقة لها ، بحيث يصير بإمكان الفرد المعزول ، والذي رسخ فيه التعليم والتقاليد كل ذلك ، أن يعتقد بانها هي الدوافع الحقيقية لسلوكه ونقط انطلاقه » (٣١) .

لقد ادخل ماركس هذه العناصر الخاصة بمعرفة كسل تشكيلة اجتماعية لاجل اضاءة التناقضات الموجودة في تلك الفترة التاريخية الملموسة بين التعابير والافكار المنتمية الى الفصائل الطبقيّة (أي الاورليانيين والملكيين) ومصالحها الواقعية .

وبذلك رأينا أن العرض التاريخي لا يمكن له الاستغناء عن بعض العناصر الخاصة بتحليل بنيوي ، تزامني ، مثلما رأينا ، قبل ذلك ان البحث النظري لا يستطيع الاستغناء عن الشكل التاريخي .

ماذا يتبقى ، إذن ، من أولوية التحليل البنيوي اذا اخذنا

بعين الاعتبار بحثا تاريخيا مثل الذي أوصله ماركس الى قمته
في دراسته المذكورة آنفا ، ولم نهتم قط بنظرية من النوع الذي
أنجزه في « رأس المال » ؟

من المهم هنا توضيح ما اذا كنا ، في هذه الحالة كما في
تلك ، نلجأ الى نفس النوع من اولوية التحليل البنوي على
التحليل التكويني ، أو بالاحرى ، التاريخي . وسوف يمكننا
فحص هذه المسألة من التحديد ، وبصيغة نهائية ، لماهية
العلاقات الحقيقية بين البنية والتاريخ ، وبالتالي ، لامكانيات
وجود بنيوية ذات الهام ماركسي ، في التطبيق على المعرفة
التاريخية .

• مشكلة اولوية المنهج البنوي أو المنهج التاريخي :

من غير الممكن نفي اولوية دراسة البنى على دراسة
تكوينها ونشوتها حين يقترح الباحث على نفسه انجاز نظرية
عن نسق أو كل مبينين . وتلعب الواجهة التعاقبية أو التاريخية
هنا - ومثلما سبقت الإشارة الى ذلك - دورا مساعدا اثناء
العرض . والحال انه عندما يدعي الباحث تأرخة بنية ما ، فان
المستوى الاول تشغله اذ ذاك الوقائع والتحويلات التي يتجلى
فيها باللموس تطور هذه البنية . ولا يصبح الامر أمر تحليل
الكل في وضع ثابت نسبيا ، بل ، وبالتحديد ، أمر تحليله في
تكوينه وانتشاره أو تحوله . وهنا تلعب الواجهة البنوية
للتحليل التاريخي - مثل تلك التي أبرزناها في دراسة ماركس

السابق ذكرها - دورا مكعلا في العرض • وتتم العوءة الى
النزامني كلما وقعت الحاجة الى توضيح استعاقبي •

وتدرس سبرورة تطور النسق من خلال تجلياته العيانفة،
الامر الذي يستند الى دراسة تطور الاجزاء الاساسفة لكل نسق
ذف عناصر متصلة ومترابطة - بما يعقبها من تكوين ونشوء
وتحول - ، كما يستند الى التحولات البنفسفة التي تقود من
خلال تجلياتها العيانفة الى تحول جذرف للنسق والى الانتقال
الى نسق جفف • فبامكان كل نسق أن يستوعب سلسلفة من
التحولات دون أن يستلزم ذلك تحولا جذرفا له ، وذلك لان
النسق ، مثله مثل كل موضوع هو ذو كف ، وبالتالي ، ذو حد
كففي ، هو حد الملاعمة بفن التفريرات الءاخلفة وبفن كففه ، أو
حد « الملاعمة الوظيففة للبنف المختلفة » (٢٢) (قوف الانتاج
وعلاقات الانتاج ، مثلا) ءاغل نسق معين (نمط الانتاج
الرأسمالي) • وهنا فبفف اءراك سبرورة تطور نسق ما ، ثابت
نسبفا ، لا كءراكم لتفريرات متطابقة مع الحد الكففي للنسق الذي
فمكن اهماله أثناء تحليل بنفوف ، تزامنف ، فقط ، بل وفبفف
اءراكها كتفريرات ءاخلفة ، بنفوفة ، أف ، كتفريرات كفسفة لا
تتطابق مع كف النسق • وتقود هذه التفريرات - تحففا ، لانها
غير مطابقة لءوهر النسق - الى فقدان توازن هذا الاخر ،
والى اخفائه بالتالف •

بذلك نجد أنه فف ففن تتم دراسة النسق ضمن التحلل
البنفوف ففف لا تمس تفريراته الءاخلف بءه الكففي ، ولا
تءطم ، بالتالف توازنه النسبف ، فان التحلل التارففف فدرس

سيرورة التكوين وتطوره أو تحوله الذي يصوغ هذا الحد الكيفي
ويفغذيه ، ثم يبرزه في التالي . وان ما يبرز حد نمط الانتساج
الرأسمالي ، عند ماركس مثلاً ، من حيث هو نسق اقتصادي ،
هو تحول علاقة الأنطابق بين بنيتين (قسوى الانتاج وعلاقات
الانتاج) الى علاقة تناقض حاد . هنا أود الإشارة الى ما
يسمى :

١) أن العلاقة بين نسق وآخر هي علاقة استمرار ، علاقة
تكوينية ، أو ، على وجه الدقة ، تاريخية ، حتى وان كان مصدر
اختفاء نسق ما يقع فيه هو ذاته . وب) حتى وان كانت شروط
امكان تكوين نسق جدياً تقع فيه هو ذاته فان مصدر الاختفاء
المذكور هو ، في الوقت ذاته ، مصدر ظهور أو تكوين لكل
مبنين (بفتح الياء) جديد .

وان مهمة المؤرخ هي اكتشاف العلاقات التكوينية
الموجودة بين نسق وآخر - من خلال الوقائع التي تتجلى فيها
هذه العلاقات - ضمن سيرورة من التطور والتغير . ويشكل
هذا التحليل التكويني هدفاً أساسياً له . لهذا تحتل الصدارة
هنا دراسة تكوين وتطور البنى من خلال تجلياتها العيانية
وتكون مهمة المؤرخ الاولى هي القيام بالتاريخ لا بالتنظير
للموضوع أو البنية المذكورة .

الا أن هذه الاولوية - التي يحددها الشكل (التاريخي)
لعرضها - لا تلغي الاولوية التي سبق أن أشرنا اليها حين
قولنا ان على معرفة البنية أن تسترشد بتكوينها أو تطورها .
فحتى لو كانت الاولوية كمهمة ، كهدف ينبغي تحقيقه من خلال

العرض التاريخي ، تطابق التحليل التكويني . فان هذا التحليل يفترض بالتأكد ، معرفة محددة بالبنية كشرط ضروري لدراسة التاريخية . كما أنه ليس بالمستطاع ، مثلا ، اثبات أهمية التغير دون معرفة بالمدى الذي يكون مطابقا فيه أو غير مطابق للحد الكيفي للشيء الذي يتغير ، وتحديد هذا الحد يتطابق ، بصفة خاصة ، مع التحليل البنيوي للنسق المرتبط به . بهذا يتحول التحليل النظري أو البنيوي الى شرط واولية ضروريين للعرض التاريخي . ويصون هاتين الفرضيتين النظريتين ، فان المؤرخ سيتخبط بين الوقائع دون قدرة على التمييز بين ما هو مجرد تغير كمي (ملائم للنسق) وما هو تغير كيفي (غير ملائم لكيف النسق) . غير أنه ، من جهة أخرى ، وبما أن الامر يتعلق دائما – مثلما رأينا سابقا – بنسق محدد تاريخيا ، هو ، هي آخر المطاف ، نتيجة أو نتاج للنشاط العملي للانسان في الزمان ، – فان تحديد البنية لا يمكن له الاستغناء كلية – مثلما يتجلى واضحا في « رأس المال » – عن المشاكل المرتبطة بتكوينها وتطورها .

وأجمالا ، فان هناك وحدة بين ما هو بنيوي وما هو تكويني . أو بين ما هو نظري وما هو تاريخي ، تطابق الوحدة التي لا تنفصم بين التعاقب والتزامن . الا أنه أثناء التحليل ، وانسجاما مع الهدف النهائي للعرض ، قد يشغل هذا الوجه أو ذاك المقام الاول ، دون أن يكون بالمستطاع فصلهما أبدا بشكل تام ، خاصة حين يدور الامر حول بنى اجتماعية أو انسانية خاضعة دائما لسيرورة دائمة من التطور .

ان التحليل البنيوي يستدعي التحليل التكويني ،
والتكويني البنيوي . وهنا ، تبعا لهيمنة الواحد منهما أو
الآخر ، ينبغي القبول بالفصل الذي يقترحه غروشان بين المنهج
البنيوي التكويني (المتطابق تماما مع نظرية موضوع أو كل
بنيوي) والمنهج التكويني البنيوي (الممكن تطبيقه على دراسة
تاريخ الموضوع ، أي ، دراسة تكوينه وتطوره) (٢٢) . وهو
فصل يمكن تبريره ، من جهة أخرى ، بتفهم مطابق للفروقات
والعلاقات بين العرض والبحث ، تلك المسألة التي أكد عليها
ماركس في رأس المال .

ان على منهج العرض أن يتميز قطعاً عن منهج البحث .
فعلى البحث أن يسعى الى استيعاب المادة المدروسة في
تفاصيلها ، وإلى تحليل أشكال تطورها المختلفة والكشف عن
صلاتها الداخلية . وفقط بعد انتهاء هذا العمل ، يصير بإمكان
الباحث الشروع في عرض مطابق للمحركة الواقعية .

بمعنى أن العرض يأتي بعد البحث ، وهو ، بالتالي ،
نتيجة له . والشئ الذي لا يوجد أو لا يظهر جلياً في العرض
يكون مفروضاً أو مستدعى فيه ، في حين أنه يكون واضحاً في
البحث . وبإمكان العرض أن يتخذ شكلاً تاريخياً بعد أن
يسترشد - على مستوى البحث - بالتحليل النظري . وفي
العرض النظري ، بدوره ، تتمظهر البنية ، لا في تكوينها
وتطورها ، بل كنتاج أو نتيجة ثابتة نسبياً ، وبالتالي فإن كل
عمل البحث التاريخي الضروري لمتابعة تطور البنية وصولاً الى
هذه النتيجة ، أو كل الادوات التاريخية المستعملة لاضاءة أو

تأسيس أطروحة ما ، بإمكانتهما أن يمتكنا في الظل ، دون أن يعني ذلك أنهما يفيدان - يستوعبان بالمعنى الجدلي - في العرض النظري *

وعلى وجه الأجمال ، حين يتم الحديث عن أولوية دراسة البنى على دراسة تكوينها وتطورها ، فإنه لا يمكن فهم هذه الأولوية بمعنى مطلق . فإذا كانت البنية تدرس كنتاج ثابت نسبيا ، فسوف لن يكون مهما النظر إلى طواهرها في نظام تاريخي ، حتى وإن كانت هذه الدراسة تسعى إلى إقامة نظرية عنها وليس تاريخا لها . ولو أننا ، على العكس من ذلك ، زعمنا دراسة البنية كسيروية من التكوين والتطور والتحول ، فسيكون علينا فحص طواهرها في نظام التعاقب الواقعي ، وذلك لأن ما يبحث عنه هو إقامة علاقاتها التكوينية ، وهو تاريخها *

في الحالة الأولى لم يتم التخلي عن التاريخ ، إذ كان حاضرا في البحث ، وهو في العرض خاضع للتحليل البنوي . وفي الحالة الثانية ، كان البنوي - بعيدا عن أن يكون غائبا - حاضرا كدليل في سياق البحث ، إلا أنه ظل في العرض متوقفا على شكله التاريخي . ولا يعني هذا الخضوع للجانب البنوي إلى متطلبات العرض التاريخي ، بشكل من الأشكال ، سقوطا في تجربة تاريخية لا يمكن الوصول إليها بالفصل نهائيا بين التاريخي والمنطقي . وعلى ذات النحو ، فإن خضوع التاريخي إلى التحليل البنوي ، النظري ، لا يستدعي السقوط في التأمل الفارغ أو في التظييرية . فنحن لا نصل إلى هذا المستوى إلا

حين ينفصل التحليل المذكور تماما عن حركة الواقعي (التاريخي) نفسها . وعليه ، فانه لا يصح الحديث عن اولوية مطلقة للبنية أو للتاريخ ، وبالتالي ، اولوية المنهج البنوي أو المنهج التاريخي .

بناء على كل ذلك تستدعي امكانية تطبيق البنوية على التاريخ، تحليلا بنويا للوقائع والاحداث التاريخية من حيث هي تجليات عيانية لنسق اجتماعي من العناصر والعلاقات والصلات . الا انها تستدعي ، ايضا ، ضرورة دراسة الانساق او العلاقات القائمة فيما بينها كسيرورات تكوين ، كتطور ، وتحول . والحال انه ينبغي دراسة هذه العلاقات التكوينية ، بدورها ، بنويا ، من حيث هي علاقات تتحرك داخليا ضمن الكليات المبنية ذاتها .

ويفترض تاريخ بنوي حقيقي ، تبعا لذلك ، ان سيرورة انتطور هي سيرورة وحدة وتمايز ، سيرورة اتصال وانفصال، سيرورة تواصل وقطعية . ويصبح تطبيق المبدأ البنوي على التاريخ ممكنا من حيث ان كل بنية اجتماعية هي تاريخية : أي ان البنية ، حتى وان كانت تبدو مستثناة سببيا ، استثنائا متطابقا مع حد كفي ما ، فانها خاضعة لسيرورة من التطور، تتبين التغيرات فيها وتتفكك . وان بنوية تجعل من البنية تيمة (وثنا) ، أو تقلص تغيراتها الى مجرد تحولات لبنى منفصلة في الزمان ، هي وحدها التي تغلق امام البنوية ابواب الولوج الى التاريخ الحقيقي .

نقل النص عن الاسبانية : مصطفى المسناوي

- (١) كلود ليفي ستراوس : الفكر المتوحش ، مكسيكو - بوينوس آيريس ، أساس الثقافة الاقتصادية ، ١٩٦٤ ، ص ٣٦٣ .
- (٢) بخصوص العلاقات بين العقلانية واللاهوت التاريخيين ، وكذا بين الممارسة الابداعية القصصية وغير القصصية في التاريخ . انظر الفصل الخامس (« الممارسة الابداعية ، العقل والتاريخ ») من الجزء الثاني لكتابي : فلسفة الممارسة الابداعية ، مكسيكو ، د . ف ، دار النشر غريخاليو ، ١٩٦٧ .
- (٣) انظر ، فردينان دي سوسير : دروس في الالسنفة العامة ، الترجمة الاسبانية والتصدير والتعليق لأماندو ألونسو ، بوينوس آيريس ، منشورات لوسادا ، ١٩٤٥ .
- (٤) نفس المصدر ، ص ١٦٢ .
- (٥) انظر : نيكولاي س - ثروبتسكوي : مبادئ الفونولوجيا (الترجمة الفرنسية ل ج . كائننفو ، باريس ، ١٩٤٩) ، ورومان جاكوبسون : دراسات في الالسنفة العامة ، باريس ، ١٩٦٣ . ومن الممكن تقويم الوضعية الحالية لمدرسة براغ في مجموعة من الاعمال المختلفة المعنونة ب : مدرسة براغ اليوم (أعمال براغ الالسنفة ، ١ ، ١٩٦٤) . وعن الغلوسيماتيك بالامكان الرجوع الى : ه . ل . يامسليف : تمهيد لفظرية حول اللغة ، بلومفغتون ، انديانا ١٩٥٣ ودراسات الالسنفة ، كوبنهاغ ، ١٩٥٩ ، وكذا الكتاب الذي ألفه يامسليف بتعاون مع ه . د . اولدال :

- الوجيز في الفلوسيماتيك ، كرينهاغ ، ١٩٦٧ .
- (٦) أنظر : ك . ليفي ستراوس : البنى الأولى للقراية ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٤٩ .
- (٧) ك . ليفي ستراوس ، الانتروبولوجيا البنيوية ، بلون باريس ، ١٩٥٨ ، ص ٢٩ .
- (٨) في : ميتولوجيك (أساطيريات) . وهي سلسلة نشر منها لحد الآن مجلدان : الثاني والمطبوع (١٩٦٤) ، ومن العمل إلى الرماد (١٩٦٦) . أنظر أيضا العمل المذكور آنفا (الفكر المتوحش) .
- (٩) ك . ليفي ستراوس الفكر المتوحش ، ص ٣٦٥ .
- (١٠) أنظر درسه الافتتاحي بالكوليج دو فرانس ، ٥ يناير ١٩٦٠ (الدروس الافتتاحية ، ص ٢٢) .
- (١١) المصدر السابق .
- (١٢) « تصنيف ، موس ل : علم الاجتماع والانتروبولوجيا ، باريس ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، ١٩٥٥ ، ص XLX
- (١٣) نفس المصدر .
- (١٤) نفس المصدر ، ص (X/LX) .
- (١٥) كلود ليفي ستراوس : الفكر المتوحش ، ص ٣٧٢ .
- (١٦) نفس المصدر .
- (١٧) نفس المصدر ، ص ٣٧١ .
- (١٨) ن . م . ص ٣٦٩ .
- (١٩) أنظر بهذا الخصوص عمل موريس غودوليه : العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد ، باريس ، ١٩٦٦ (الترجمة الأسبانية منشورات القرن ٢١ ، ١٩٦٧) ، الذي يجمع فيه بين البنيوية والماركسية بخصوبة في معالجته للمشاكل التي تلتافها البنيويون ، والمتعلقة بتكوين وتطور البنى الاجتماعية . وأنظر أيضا عملا آخر أكثر جدة ، يبرز الطابع البنيوي لبحث ماركس في « رأس المال » (« النفس ، البنية والتناقض في رأس المال » ، مجلة الأزمنة الحديثة ، العدد ٢٤٦ ،

باريس ، نوفمبر ١٩٦٦ ، عند خاص بـ « مشاكل البنيوية » (كذا
تقترن الماركسية بالبنيوية في أعمال لـ التوسير وتلامذته . أنظر : لـ
التوسير ، دهاغا عن ماركس ، (الترجمة الاسبانية لعهد الكتاب ،
لاهاغانا ، ١٩٦٦) ، ولـ التوسير جـ . رانسبير . بـ . ماشري ، رـ
ايستابل ، واـ بالليار : قراءة رأس المال ، الجزء الاول والثاني ،
باريس ، ١٩٦٥ . (الطبعة الاسبانية لعهد الكتاب ، لاهاغانا ، ١٩٦٦
و ١٩٦٧) .

(٢٠) تتجسد هذه الجهود ، مثلا ، في عمل الفيلسوف السوفيياتي
بـ . ١٠ غروشان : دراسات منطقية في البحث التاريخي ، موسكو ،
١٩٦١ ، (بالروسية) ، الذي يشكل تطبيقا فذا للمنهج البنيوي على
المعرفة التاريخية . والواقع أن الامر يتعلق بدراسة لبنية تطور موضوع
معقد مفطور اليه كنسق من العلاقات وكذا بدراسة المشاكل التي تطرحها
المعرفة به علميا . وان بالامكان ايجاد فهم - صحيح لمفهوم الكلية - في
مواجهة المفهوم التيمي (الصنمي) عنها ، والخاص ببنيوية ما ، (و في
مواجهة الاختزالات الاجتماعية - في عمل الفيلسوف التشيكي كارل
كوسيك : جدل المفوس الاسبانية لسانشيز باسكيز ، مكسيكو ، دـ فـ ،
منشورات غريغالبو ، ١٩٦٧) .

(٢١) بخصوص هذا المفهوم : أنظر الملحق الاول (هـ و عي الماهية
الانسانية عند ماركس ،) من كتابي المذكور آنفا : فلسفة الممارسة
الابداعية .

(٢٢) انظر هذا التصدير في : كـ . ماركس وفـ . انجلز ، الأعمال
المختارة ، الطبعة الاسبانية ، في مجلدين ، المجلد الاول ، موسكو ،
١٩٥١ ، الصفحات ٣٣١ - ٣٣٥ .

(٢٣) كـ . ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، الترجمة الاسبانية لـ فـ
روسييس ، مكسيكو - بوينوس آيريس ، أساس الثقافة الاقتصادية ،
١٩٦٤ ، ص : ٤٦ .

(٢٤) كـ . ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، ص . (xiv)

- (٢٥) ك. ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ص ٦٠٨ .
- (٢٦) ب. ١٠ - غروشان ، دراسات منطقية في البحث التاريخي ، الطبعة الروسية ، ص ١٦٢ .
- (٢٧) م. غودوليه ، « النسق ، البنية والتناقضات في كتاب رأس المال » ، مجلة الأزمنة الحديثة ، العدد ٢٤٦ ، ص ٨٢٩ .
- (٢٨) م. س. ، ص ٨٤٢ .
- (٢٩) أنظر : ك. ماركس وف. أنجلز : الأعمال المختارة ، الطبعة المذكورة ، المجلد الأول .
- (٣٠) م. س. ، ص ٢٢١ .
- (٣١) ك. ماركس : الثامن عشر من بروميرلويس بوناپرت ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .
- (٣٢) أنظر : م. غودوليه : « النسق ، البنية والتناقض في كتاب رأس المال » ، مجلة الأزمنة الحديثة ، العدد ٢٤٦ ، ص ٨٤٩ وما يليها .
- (٣٣) ب. ١٠ - غروشان ، م. س. ، صص : ٢٠٩ - ٢١٠ .
- (*) كاتب هذا النص هو الفكر الإسباني المقيم بمكسيكو Adolfo Sanchez Vazquez وقد نقلناه عن العدد ٥٥ من مجلة **CASA DE LAS AMERICAS** ماينا . كوبا (مساهمة في تعريف القارئ العربي على بعض ملامح الفكر الفلسفي التقدمي بأمريكا اللاتينية ، وعلى « خصوصية » نقاش المذكرين الأمريكيين اللاتينيين للعلاقة بين البنيوية والماركسية .

بتأرجح مصطلح « تاريخ » بين عدد كبير من المعاني. فليفي ستراوس يتحدث عن « التاريخ الذي يصنعه الناس دون معرفة به » ، وعن « تاريخ الناس مثلما يصنعونه » ، عن معرفة به « ، ثم يتحدث ، في النهاية ، عن « التأويل الذي يقوم به الفيلسوف لتاريخ الناس » ، أو عن تاريخ المؤرخين « (١) » . وهي معانٍ نستطيع اليوم تلخيصها — علاوة على بعض المعاني الأخرى الممكنة إضافتها إليها — في معنيين : التاريخ الواقعي الذي يصنعه الناس عن معرفة به أو عن غير معرفة ، والتاريخ الذي يصنعه الفلاسفة والمؤرخون ، عن وعي به ، كمنهجية أو كتفسير لما تعاقب فعلا في الزمن. إن هذا التاريخ الواقعي ، ما أن يتم رفعه إلى صعيد الفكر ، حتى لا يظل نفس التاريخ مثلما عاشه صانعوه أنفسهم أو مثلما يعيشه اليوم — مثالا واستعدادا — أولئك الذين يبحثون فيه عن دعائم إيديولوجية يستندون إليها لحاضرهم. وكذلك نظرية تسمى لأن تصبح علما ، يستطيع التاريخ بدوره أن يصبح علما فعليا ، لكن شريطة أن يخرج من مجال المعيش والمرغوب فيه ، بعبارة أخرى ، شريطة ألا يظل في نطاق الأيديولوجيا البحتة.

دار الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

بنتان بيريت ص. ب ١٤/٥٦٣٦

الثلث ٣ ل.ل.